■ تقارير علمية ■

اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية - الجوانب الزراعية

القاهرة: ٢٥-٢٩ يونيو ١٩٩٥

عرض: حنان رجائى عبد اللطيف*

انطلاقاً من حرص الدولة على تشجيع الصادرات الزراعية والوصول بها إلى مستوى المنافسة العالميـة ، والقضاء على جميع معوقات التصدير ، وحمايـة الصناعات الوطنية - تم عقد ندوة "اتفاقية المشاركة المصرية، الأوروبية ، الجوانب الزراعية " بالجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى فى القاهرة فى ٢٥ يوليو ١٩٩٦ .

فى بداية الندوة تحدث الدكتور سعد نصار مدير مركز البحوث الزراعية والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية فى كلمة القاها نيابة عن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى اشار فيها إلى مكانة مصر باعتبارها الدولة المحورية بالنسبة لأوربا فى الشرق الأوسط نظراً لثقلها السياسى ودورها فى عملية السلام فى المنطقة .

كما اشار إلى أن اتفاق المشاركة الذى يجرى التفاوض بشأنه يسمح لمصر بإقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى ، وأن مصر حصلت على جميع المميزات من دعم مالى وفنى وزراعى وسيتم السماح بدخول سلع جديدة من المنتجات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبى مع الغاء البنود الجمركية عليها.

كما تحدث الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين حيث اشار إلى الارتفاع المتتالى للواردات المصرية بالنسبة للصادرات وبالتالى تزايد عجز الميزان التجارى، لكنه برز ذلك بأن اغلب

* السيدة حنان رجائى عبد اللطيف: باحث مساعد بمركز التخطيط الزراعى- معهد التخطيط القومى.

الواردات هى سلع رأسمالية سوف تساهم فى زيادة الانتاج.

كما أكد على ان اتفاق المشاركة المصرية الأوربية يعمل على خلق مجال للتنافس والقدرة على الانتاج بما يعنى الجودة فى المنتج المصدر ونوه إلى اهمية الانتاج الزراعى فى كونه يمثل فرصة كبيرة للتصدير.

وطالب بضرورة وضع برامج محدده الأهداف للدخول فى المشاركة الأوربية بهذا الانتاج خاصة وأن لدينا مزايا تفضيلية فى السوق الأوربية وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية وأوضح أن مصر تقوم حالياً بفتح اسواق جديدة فى افريقيا وشرق اوربا ودول الكومنولث.

واكد على انه فى اطار دخولنا منظمة التجارة العالمية وتحرير الأسواق والدخول فى مفاوضات المشاركة الأوروبية لابد من وجود تنسيق مع الجهات المختلفة وخاصة تلك الخاصة بالمواصفات والتوحيد القياسى والمعايرة لأهميتها فى التصدير.

وقد دارت فعاليات الندوة حول المحاور الأتيه :

- المشاركة المصرية الأوربية - الغايات - الأهداف.
- الفرص والتحديات أمام المشاركة المصرية الأوربية.
- مستقبل العلاقات المصرية الأوربية.
- الانعكاسات السياسية والاقتصادية للمشاركة على الاقتصاد المصرى.
- دور الحكومة المصرية فى التعامل مع الاتفاقية الجديدة.

وقدم السفير جمال الدين بيومى مساعد وزير الخارجية ورئيس لجنة التفاوض مع الاتحاد الأوروبى ورقة بعنوان "المشاركة المصرية الأوربية - الفرص والتحديات امام القطاع الزراعى المصرى".

أشارت الورقة فى البداية إلى تطور العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبى بدءاً من اتفاق التعاون الشامل عام ١٩٧٧ وحتى اتفاق المشاركة الجارى التفاوض بشأنه مشيراً إلى أن الاتفاق قد وفر لمصر مزايا تجارية فى صورة إعفاءات من الرسوم الجمركية لصادراتها الصناعية ولحصص من صادراتها الزراعية.

ثم انتقلت الورقة لعرض المراحل التى سبقت اعلان مؤتمر برشلونه فى نوفمبر ١٩٩٥ والذى ضم

دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة[1] واثنتى عشرة دولة متوسطية[2] وهدف إلى بحث العلاقات الأوربية المتوسطيه بجميع ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والانسانية، حيث أكدت على أن مؤتمر برشلونة الداعى لقيام مشاركة اوروبية متوسطية Euro - Mediterranean Partnership يعتبر الخطوه الأولى لتأسيس تجمع اقتصادى/سياسى كبير يشمل إقامة منطقة تجارة حرة اوروبية متوسطية تضم ٢٧ دولة وتجعل منها- إلى جانب المنطقة الآسيويه والأمريكية- إحدى الدعامات الثلاث للنظام الاقتصادى الدولى.

وفى إطار تغيير العلاقات بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوربى من علاقات تعاون إلى علاقات مشاركة فى ظل المصالح الجماعية المشتركة فقد اشارت الورقة إلى الموضوعات التى تناولها إتفاق المشاركة المصرية الأوروبية والتى تمثلت فى :-

- الحوار السياسى: والذى يقوم على اساس من مبادىء الديمقراطيه واحترام حقوق الانسان.

- حرية التجارة : يهدف الإتفاق إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبى خلال ١٢ عاماً فى المنتجات الصناعية، يفتح الاتحاد الأوروبى اسواقه للمنتجات المصرية فور توقيع الاتفاق بصورة تدريجية بالنسبة لمصر، كما يسمح الاتفاق لمصر بتصدير حصص من المنتجات الزراعية فى مواسم محددة معفاه من الرسوم الجمركية حتى سنة ٢٠٠٠.

- حق التأسيس وتقديم الخدمات: ويهدف الاتفاق إلى تبادل الطرفين حق تأسيس الفروع والتوكيلات والشركات التابعة.

- حركة رؤوس الأموال : ويدعو الاتفاق إلى تحرير انتقال رؤوس الأموال والاستثمار المباشر وارباحه مع حرية اتخاذ اجراءات تقييدية لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات، مع أهمية الانضمام لاتفاقيات حماية الملكية الفكرية والأعتراف المتبادل بالمواصفات القياسية لتسهيل حركة التجارة .

- التعاون الاقتصادى حيث يهدف الاتفاق إلى دعم التنمية فى مصر ومساندة الجهود المصرية فيما يتعلق بتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى التعاون فى المجال الصناعى وتشجيع

(١) المانيا - فرنسا - ايطاليا - هولندا - بلجيكا - لوكسمبورج - بريطانيا - ايرلندا - الدنمارك - اليونان - اسبانيا - البرتغال - السويد - فنلندا - النمسا .

(٢) تركيا - قبرص - مالطا - سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين - اسرائيل - مصر - تونس - الجزائر - المغرب .

الاستثمار والارتفاع بمستويات الجوده والمواصفات الفنية ،والعديد من المجالات الاقتصادية الأخرى.

- التعاون الاجتماعى والثقافى : حيث يسعى إلى دعم حقوق الانسان والديمقراطية والمعاملة بالمثل لمواطنى الطرفين وتشجيع العلاقات الاجتماعية والثقافية والمهنية.

- التعاون المالى حيث يرمى الاتفاق إلى دعم الأهداف التنموية، وتشجيع القطاع الخاص وتحديث الإقتصاد المصرى.

- الأحكام المؤسسية، بموجبها يقوم الطرفان بإنشاء مجلس وزارى مشترك للإشراف على التعاون وتنفيذ الاتفاق من خلال لجنة من كبار الموظفين .

وفى سبيل وضع تقييم لاتفاق المشاركة المصرية الأوربية اوردت الورقة:

اولاً: أن مصر اتخذت فى السنوات الأخيرة العديد من الخطوات الاقتصادية فى مسار مواز للإعداد للاتفاق ومنها اجراءات الاصلاح الاقتصادى والتثبيت الهيكلى والانضمام لمنظمة التجارة العالمية(الجات).

ثانيا: لكى تؤتى هذه الاتفاقية ثمارها فلابد من التطور والانفتاح على العالم الخارجى ودمج الاقتصاد المصرى فى منظومة الاقتصاد العالمى، وذلك حتى تتكامل مع أهمية مشاركة مصر فى الحوار مع المؤسسات الإقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: اتاحة الفرصة لدخول المنتجات الصناعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية معفاه من الجمارك مع زيادة مايقدمه الجانب الأوروبى من مساعدات لدعم التنمية وإعادة تأهيل القطاع الصناعى ورفع قدرته على المنافسة فى الأسواق الأوروبية.

رابعاً : اعتبار الاتفاق قاصرا عن تطبيق قواعد حرية التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبى فيما يختص بالمنتجات الزراعية المصنعة حيث يتعلق الأمر بالسياسة الزراعية المشتركة (CAP) للاتحاد الأوروبى والتى تشكل أهم دعامات سياسته الزراعية الأمر الذى يدعو إلى تلافى ذلك فى ضوء المزايا النسبية لدول الأتحاد الأوروبى فى مجال الإنتاج الصناعى.

ثم انتقلت الورقة لعرض الملف الزراعى فى اتفاق المشاركة المصرية الأوربية حيث اوضحت ان نظام اسعار الدخول الذى يطبقه الاتحاد الأوروبى يؤثر على صادرات دول المتوسط حيث انه اكثر حمائية خاصة فى ظل وجود نظام الهدف السعرى الذى يتم بموجبه فرض رسوم جمركية على السلع

التى تتعداه إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذا النظام يعتبر بمثابة نظام تمييزى للتجارة التفضيلية يمكن من خلاله زيادة الكميات المصدرة من دول المتوسط إلى الاتحاد الأوروبى، لذا فقد دعت الورقة إلى أهمية التوصل لاتفاق تفضيلى فى تجارة السلع الزراعية يستفيد من المزايا التى ستقدم للدول المتوسطية خاصة فى اتجاه زيادة الكميات والحصص ومواسم التصدير، كذلك نادت الورقة بأهمية تخفيض أسعار دخول منتجات الخضر والفاكهة المصرية وذلك للاستفاده من الدخول للأسواق الأوروبية بأسعار تقل عن باقى المصدرين،واشارت الدراسة إلى أن أهم طلبات مصر فى القطاع الزراعى من الجانب الأوروبى فى اتفاق المشاركة تتمثل فى :

- تحرير الصادرات من المنتجات الزراعية وزيادة هامش التحرير الذى كان مباحا فى اتفاق ١٩٧٧ وذلك بزيادة الكميات التصديرية بالإعفاء وادخال سلع جديدة .

- التركيز على المنتجات التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية سواء فى مواجهة المنتجين الأوروبيين أو المصدرين الآخرين.

- وضع تقديرات للكميات والمواسم على اساس الإنتاج المصرى الفعلى والمتوقع.

- تحقيق التوازن بين تحرير التجارة فى كل من المنتجات الصناعية والزراعية، وترى الدراسة ان طلبات مصر هذه تتفق مع السياسات التى اوصت بها الدول المتقدمة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى تنفذه مصر حاليا، لذا فإنه من غير المنطقى ان ترفض نفس هذه الدول ماتقدمت به مصر من طلبات خاصة وان مايعضد الموقف المصرى ويدعمه ان مصر هى اكبر دول المتوسط فى الرقعة الزراعية والكثافة السكانية ونسبة المعتمدين على الزراعة ، بالإضافة إلى كونها الدولة المتوسطية الوحيدة التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار مما يجعل من الطبيعى أن تكون طلباتها الزراعية اكثر من باقى دول المتوسط، كما انه من الطبيعى الا يتخوف الاتحاد الأوروبى من تحرير التجارة مع مصر رغم قدراته الاقتصادية وتمتعه بفائض تجارة مع مصر يمثل ٤٠٪ من تجارتها الخارجية، ونوهت الدراسة إلى المشاكل التى تعرضت لها صادرات مصر من البطاطس حيث اوضحت أن الرسوم الجمركية والحصص والمواسم التصديرية لاتمثل وحدها المحدد لدخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الأوروبية بقدر ماتمثل العوامل السياسية والاقتصادية ،كما ان انضمام كل من اسبانيا والبرتغال واليونان للاتحاد الأوروبى قد ادى إلى انخفاض الواردات الأوروبية من الفاكهة من دول المتوسط.

وحول كيفية مواجهة اتفاق المشاركة قدم الدكتور مختار خطاب مستشار وزير قطاع الأعمال العام وعضو فريق التفاوض المصرى مع الاتحاد الأوروبى ورقة بعنوان " المشاركة مع الاتحاد الأوروبى والتحديات التى تواجه مصر فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ".

أشارت الورقة فى البداية إلى التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى فى ظل إتفاق المشاركة والتى تمثلت فى:

- على المستوى القومى - ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادى إلى ٧٪ على الأقل ابتداء من عام ١٩٩٩ وتثبيت متوسط معدل النمو عند هذا الحد لمدة ٣٠ عاما متصلة لكى يصل الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٣٠ إلى حوالى ٣٦٠ مليار دولار ومتوسط دخل الفرد إلى ٤٠٠٠ دولار.

- على المستوى العالمى وهو كيفية مواجهة مصر عصر حرية التجارة وتناقضاته وخاصة فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية المبنية على المزايا التفضيلية بين اعضاء التكتل وتأتى صعوبة ذلك التحدى بالنسبة لمصر من أن التحرير السريع للتجارة قد يلحق الضرر ببعض القطاعات خاصة وأن الاقتصاد المصرى عاش عشرات السنين فى ظل الحماية.

- على المستوى الإقليمى وهو كيفية المواءمة بين الانخراط فى التجمعات الاقتصادية الدولية وتكوين تجمع اقتصادى عربى شرق أوسطى.

وترى الورقة انه يمكن مواجهة هذه التحديات بسياسة اقتصادية واحدة وان الفرصة متاحة لتحقيق الانطلاق الاقتصادى وذلك بقبول تحدى الدخول فى التجمعات الاقتصادية الدولية المتاحة امامنا واهمها تجمع دول الاتحاد الأوروبى.

وأشارت الورقة إلى المشروع المصرى الأوروبى للمشاركة والدعائم التى يقوم عليها لكى تتحقق الأنطلاقه الاقتصادية على المدى البعيد فى ظل نمو مستديم للاقتصاد الأوروبى.

ثم انتقلت الورقة مباشرة لبيان آثار مشروع المشاركة المصرية الأوروبية على التجارة الخارجية المصرية فى كل من السلع الصناعية والزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة.

حيث اوضحت الورقة أن أثر الأتفاق على واردات مصر من الاتحاد الأوروبى والتى بلغت ٥مليار دولار تمثل ٤٢٪ من إجمالى الواردات المصرية ونحو ١٨٪ منها واردات زراعية تتمثل فى حدوث ظاهرة تحويل للتجارة بحيث ستحل الواردات الأوروبية محل جزء من الواردات غير الأوروبية

نتيجة للمزايا التى يحصل عليها المصدر الأوروبى نتيجة عند خفض الرسوم الجمركية على واردات مصر من الاتحاد الأوروبى.

وتوقعت الورقة زيادة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى لتمثل نحو ٥٥٪ من إجمالى واردات مصر من العالم عام ٢٠١٢ مقارنه بحوالى ٤٢٪ عام ١٩٩٥/٩٤.

كما توقعت الدراسة نمو الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى من ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥/٩٤ إلى١٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ وذلك نتيجة لانخفاض اسعار الواردات الأوروبية وتمدد الطلب عليها.

ومعنى ذلك أن كل الزيادة فى الواردات المصرية خلال هذه الفترة ستكون من نصيب الاتحاد الأوروبى .

واوضحت الورقة أن مصر لن تستفيد شيئاً يذكر فى مجال زيادة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبى من هذا الاتفاق وذلك يسبب استمرار التعنت الأوروبى بشأن تحرير الصادرات الزراعية المصرية إليه واصراره على التمسك بالسياسة الحمائية لتجارة السلع الزراعية والمعروفه بالسياسة الزراعية المشتركة، وعدم وجود ميزة نسبية لمصر فى انتاج السلع الزراعية المصنعة مع ضعف إمكانية تحريرها عند دخولها السوق الأوروبية - بالإضافة إلى عدم إضافة الجديد فيما يختص بالسلع المصنعه.

ثم اشارت الورقة إلى قواعد المنشأ Rules of Origin ودورها فى إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى، حيث انه بمقتضى هذه القواعد المنشأ فإنه يجب أن يحتوى المنتج على مكون محلى مصرى يفوق نسبة معينه وذلك للاستفاده من الاعفاء الجمركى أو الميزة التفضيلية ويعتبر ذلك شرطاً اساسياً، كما أن هناك قاعدة تخفف من وطأة شرط المنشأ وهى تراكم المنشأ Cummulation حيث تعتبر هذه القاعدة ان السلعة المصدرة لأوروبا مصرية المنشأ إذا اختلطت المكونات الأوروبية بالمصرية بنسبة اكبر او مكونات من دول بينها مصر وبين مناطق تجارة حرة.

وترى الدراسة ان قاعدة تراكم المنشأ يمكن ان تفيد بعض الدول العربية حيث تسمح لها بإنشاء منطقة حرة والاستفاده من تراكم المنشأ بينها ومن ثم الاستفاده من المزايا التفصيلية واعفاء صادراتها إلى دول الاتحاد من الرسوم الجمركية .

ونادت الدراسة بقبول تحدى مواجهة التكتلات بالدخول فى إحدها وتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى العربى والعمل بسياسات تتوا م ومناخ المنافسة وحرية التجارة والأستفاده من العون الخارجى لدول الاتحاد وغيرها فى التحديث والتطوير لتحقيق الانطلاقه الاقتصادية وذلك فى ظل تجمع اقتصادى وتجارى عربى اى منطقة تجارة عربية حرة.

وقدم الدكتور سمير طوبار نائب رئيس جامعة الزقازيق ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ورقة بعنوان (المشاركة المصرية الأوروبية)، اشار فى بدايتها إلى مؤتمر السلام الذى تم عقده فى مدريد ١٩٩١ ودوره فى اهتمام الدول الأوروبية بالمشاركة فى دعم الاستقرار بالمنطقة وتنمية علاقات وروابط بين دول شمال حوض المتوسط والدول الواقعة جنوبه.

وتناولت الورقه أشكال ومراحل التفاوض فى بعض دول جنوب المتوسط تونس ، اسرائيل، المغرب، الأردن، لبنان ، سوريا، الجزائر، تركيا.

وعن العلاقات الأوربية المصرية عام ١٩٧٧ وحتى بدء المباحثات حول الاتفاق الجديد (المشاركة) المقترح ذكرت الورقة انه منذ بدء تنفيذ اتفاق التعاون مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٧٧ تم توقيع ٤ بروتوكولات مالية بمبلغ ١٤٦٣ مليون إيكو منها ٦٦١ مليون إيكو فى شكل منح من موازنة المفوضين ، و ٨٠٢ مليون إيكو قروض من بنك الاستثمار الأوروبى ، وتعتبر مصر هى المستفيد الرئيسى من بين الدول غير الأعضاء من مساعدات الاتحاد الأوروبى فى منطقه البحر المتوسط حيث تتلقى ٣١٪ من إجمالى التمويل المتاح للمنطقة بالاضافة إلى استفادتها خارج مخصصات البروتوكولات من حوالى ٥٤٠ مليون إيكو فى صورة معونات ، و ١٧٥ مليون إيكو فى صورة مساعدات خاصة لمواجهة الآثار الناجمه عن حرب الخليج.

كما نوهت الورقة إلى أن مساعدات المجموعة الأوروبية تركزت أساساً فى قطاعات الزراعة ٤٨٪ (من المساعدات) والبنية الأساسية، البنية الاجتماعية ٣٣٪ ووزعت النسبة الباقية على برامج ترتبط بالتعاون الاقتصادى والطاقة، والصناعة، والتعاون العلمى والصحة.

والقت الورقة الضوء على الاتجاه الجديد فى استخدام منح المجموعة الأوروبية حيث يتم استخدامها فى الإسراع بعملية التحديث وإعادة الهيكلة فى مصر وفى المساعدة على تنمية قدرات القطاع الخاص وذكرت انه تم الوفاء بأكثر من ١٠٠ مليون إيكو من خارج إطار البروتوكول الرابع لتحقيق هذه الأغراض .

كما اشارت الورقة إلى دور المفوضيه الأوروبية فى مساندة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر ومنها برنامج دعم التخصصيه (٤٣ مليون إيكو) وإصلاح ودعم القطاع المصرفى الموجه للبنك المركزى(١,٧ مليون إيكو) وبرنامج تنمية القطاع الخاص(٢٥ مليون إيكو) بالإضافة إلى تمويل مشروع معالجة مياه الصرف فى حلوان (١٠٠ مليون إيكو).

ثم انتقلت الورقة لبيان الجوانب الثلاثة للمشاركة بين الاتحاد الأوروبى ودول البحر المتوسط وهى :-

- الجانب السياسى والأمنى والذى يتضمن احترام الحريات الأساسية داخل كل دولة واحترام سيادة القانون بما يتضمن عناصر الاستقرار الكامل لمنطقة البحر المتوسط.

- والجانب الاقتصادى والمالى والذى ينطوى على تطوير مجالات التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد والبنية الأساسية وإعطاء اولوية خاصة للتكامل الإقليمى.

كما اكدت الورقة فى هذا السياق على ان المعونه التى يقدمها الاتحاد الأوروبى لمنطقة البحر المتوسط لايمكن ان تكون بديلاً عن الجهود الرئيسية التى تبذلها الدول المعنيه بتحسين اوضاعها الخاصة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخلها.

- الجانب الاجتماعى والإنسانى ويهدف إلى تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية وتطوير مجالات التعليم والتدريب إلى جانب الثقافة ووسائل الإعلام والمهاجرين من السكان والصحة والعمل على مكافحة تهريب المخدرات والقضاء على الإرهاب والجريمة الدولية.

وحول محتويات إتفاق المشاركة المصرى الأوروبى ذكرت الدراسة أن الإتفاق يشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وقضايا امن سياسى لذا فإنه يؤسس على عدة اعتبارات منها :-

- أهمية مراعاة العادات والتقاليد التى تربط بين الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء ومصر والقيم المشتركة بينهم.

- أهمية مبادىء الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان ومبادىء الديمقراطية وحرية الاقتصاد.

- ضرورة ربط الجهود لتقويه الأمن السياسى والتطور الاقتصادى فى المنطقة من خلال تشجيع التعاون بين دولها.

- مراعـاة اختـلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والجماعة الأوروبية مع الأخذ فى الأعتبار إلتزام الجماعة ومصر بحرية التجارة ، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التى تفرضها اتفاقية الجات.

وأشارت الدراسة إلى أهم المواد التى يحويها الاتفاق وبناء عليه ترى الدراسة ان الاتفاق يتيح الفرصة لدخول الصادرات الصناعية للأسواق الأوروبية معفاه من الجمارك مع زيادة مايقدمه الجانب الأوروبى من مساعدات لتنمية القطاع الصناعى ورفع كفاءته وقدرته التنافسيه مع نهاية الفترة ولكنه من ناحية أخرى يقيد صادرات مصر الزراعية إلى دول الاتحاد فى حصص ومواسم دون فتح السوق على إطلاقه ويقدم الجانب الأوروبى مبرراته بأن موضوع الصادرات الزراعية موضوع حساس ويتصل بالسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى.

وتخوفت الورقة مما يترتب على هذه الاتفاقية من تحويل فى التجارة نتيجة لازالة الحواجز والتعريفات الجمركية مما يؤدى إلى لجوء المستهلك والمنشآت المصرية للحصول على احتياجاتهم من الموردين فى اوروبا وقد تكون هذه المنتجات أقل كفاءة من مثيلاتها.

لذا فتخلص الدراسة إلى أنه يجب اعداد سياسات واضحة تسير وفق منهاج واستراتيجية تهدف إلى تحديد الأولويات حتى يمكن الاستفادة من المساعدات المقدمه من الاتحاد الأوروبى.

وعن اثر اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية على الجوانب الزراعية قدم الدكتور محمود صادق العضيمى استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة عين شمس ورقة عمل أكد من خلالها أن الدول الأوروبية تأتى فى مقدمة الدول بالنسبة لحجم التبادل التجارى بين مصر ودول العالم حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الاتحاد نحو ١٢٤٤ر٣ مليون دولار اى ٦ر٤٠٪ من جملة الصادرات خلال عام ١٩٩٤/٩٣، وبلغت الواردات المصرية من دول السوق حوالى ٣٨٩٥ مليون دولار أى نحو ٢ر٣٦ ٪ من جملة الواردات،أما الصادرات الزراعية المصرية الى دول السوق فذكرت الورقة انها تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الصادرات تراوحت بين ٤ر٣ ٪- ١٢ر٦٪ فى الفترة ١٩٩٢/٨٩، اما الواردات الزراعية وكانت قيمة تمثل حوالى ١٥٪ من جملة الواردات فى نفس الفترة.

وعن موقف اهم السلع الزراعية من المعاملة التفضيلية لدول السوق وضحت الورقة من خلال بيانات اوردتها بالجداول عدم قدرة مصر على تغطيه الحصه المسموح بها من بعض الصادرات الزراعية خلال الفترة الماضية خلال اتفاق التعاون وذلك فى بعض المحاصيل ومنها البطاطس - حيث لم تستطع

مصر تغطيه الحصص التصديرية (٨٩ الف طن سنوياً فى الفترة ١/١-٣/٣١) خلال السنوات ١٩٨٩/٨٢ وكذلك الحال بالنسبة للبصل الطازج والبرتقال حيث تعتبر حصة مصر من البرتقال هامشية بالنسبة لدول اخرى كالمغرب (٢٧٠ الف طن) واسرائيل (٦٧ الف طن).

ثم انتقلت الورقة لتحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الاقتصاد المصرى وذلك من خلال عدة نقاط :-

- التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى :- فمن الضرورى قياس التغيرات الهيكلية المتوقعة فى ظل البدائل المقترحة عن طريق قياس معدلات النمو والانكماش فى الإنتاج والاستثمار والعمالة وذلك بالاستعانة ببعض النماذج الرياضية - وتسوق الدراسة مثالاً على ذلك وهو ان انشاء سوق حرة وفقا للاتفاق سيحقق النفاذ بسهولة وكفاءة للمنتجات المصرية ذات الميزة التنافسية - الأمر الذى يعطى الفرصة لكل من المنتجين والمستثمرين لدخول الأسواق الأوروبية وتحقيق العالمية على اساس مبدأ حرية التجارة.

- قواعد المنشأ :- وتعرفها الدراسة بأنها " نسبة جنسية المنتج إلى الدولة التى انتج فيها أو تم فيها ادخال تحويل أو تغيير جوهرى على المنتج - ونظراً لأن الاتحاد الأوروبى يعمل على فرض ضريبة ثابته على المكون الزراعى للمنتجات الزراعية المصنعة ليعادل اسعار المدخلات الزراعية المصرية بمثيلاتها الأوروبية عندما تستخدم فى التصنيع الزراعى لذا نوهت الدراسة بضرورة معاملة المنتجات الزراعية المصنعة بنفس معاملة باقى المنتجات الصناعية .

وترى الدراسة ان هذه القواعد تمثل حاجزاً تجارياً يحد من حرية التجارة ويساعد استخدامه فى بعض الأحيان للحيلوله دون منافسة لاترغب فيها دول الاتحاد ومن ثم يجب تحليل قدرة الانتاج المحلى على الالتزام بهذه القواعد ومعرفة إمكانيه الالتزام بها فى المستقبل وتقدير حجم الاستثمارات والفترة الزمنية المطلوبه لهذا الالتزام .

- قياس الآثار المالية: يتم إلغاء الرسوم الجمركية فى حالة إنشاء منطقة تجارة حرة مما يؤدى إلى فقد الخزينة المصرية لعائدات الجمارك على السلع الأوروبية المستورده ومن ناحية أخرى فإن هذا الالغاء يعنى الغاء الحماية على الصناعة المصرية مما يؤدى لإقلال فرصتها فى التصدير ومن ثم خفض حصيلة الصادرات .

- المواصفات الفنية للمنتجات :حيث تعتبر من أهم المؤثرات على حرية التجارة لصالح الدول المتقدمه بالإضافة إلى ان النظم الصحية والحجر الزراعى قد يكونا وسيلة للحماية ووضع الحواجز أمام حرية التجارة كما حدث فى البطاطس المصرية واللحوم البريطانية.

- السلع الزراعية: نظراً لتعنت الاتحاد الأوروبى وتمسكه بسياسته الزراعية الحمائية فيمكن تحسين فرص دخول بعض المنتجات الزراعية المصرية لدول السوق وذلك بدراسة الأسواق الزراعية وهيكل المنافسة والانتاج والاستهلاك الأوروبى والفترات الزمنيه للدخول.

وطرحت الدراسة اربعة بدائل للتفاوض مع الاتحاد الأوروبى فى هذا الشأن :

البديل الأول : ويطرح فيه حرية الصادرات الزراعية .

البديل الثانى: ويطرح فيه تحرير الصادرات الزراعية بحيث تصدر كميات وحصص تستوعب كل صادرات مصر.

البديل الثالث : يمكن من خلاله تحديد بعض السلع الزراعية المرغوب تصديرها ويترك امر كميتها لظروف العرض والطلب.

البديل الرابع : ويعتمد على ايجاد توازن بين الصادرات والواردات الزراعية المصرية.

وتخلص الدراسة إلى أن الاتفاقيه تتضمن قواعد للمنشأ والمواصفات الفنية . وكلها ابواب خلفية تستخدمها الدول المتقدمة عند الحاجه بغرض حماية منتجاتها والحد من صادرات بعض الدول وتؤكد بأنه لا مجال مستقبلاً للكيانات الضعيفة أو المنفرده وأن على كل دولة ان تسعى للدخول فى تكتل اقتصادى تتبادل فيه المنافع مع شركائها.

وفى إطار رؤية عربية لاتفاق المشاركة الأوروبية المتوسطية قدم كل من الأستاذ الدكتور محمد حمدى سالم والأستاذ الدكتور جمال صيام بالمركز القومى للبحوث الزراعية ورقة عمل اشارا فى بدايتها إلى التطورات الاقليمية والتحولات العالمية التى ستحدث فى الفترة مابين عامى ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ والتى تتمثل فى:-

- انتهاء فترات السماح لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية.

- المسار الاقتصادى للسوق الشرق أو سطيه.

- بدء قيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطيه بعد انتهاء فترات السماح المتعلقة بها.

وترى الورقة انه بتوقيع اتفاقات المشاركة الأوروبية المتوسطية سيؤدى ذلك إلى زيادة المنافسة على مستوى اسواق الاتحاد الأوروبى ومن ثم تعرض الميزة النسبية للدول العربية المستفيدة من المعاملة التفضيلية لتحديات متزايدة قبل منتجين آخرين من الاقتصادات النامية الأكثر كفاءة انتاجية بالاضافة لتعرضها للتحدى فى إطار نظام الأفضليات المعمم مما يؤدى إلى تآكل الهوامش التفضيلية التى تتمتع بها البلاد العربية فى اسواق الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية بما ينطوى عليه من زيادة التكاليف الاقتصادية التى تتحملها الدول العربية.

وقد قسمت الورقة إلى أربعة أقسام كالتالى:

القسم الأول : تطورات اتفاق المشاركة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط

حيث تناول هذا القسم الأتفاقيات الثنائية التى تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبى وجيرانه فى البحر المتوسط وذلك خلال عام ١٩٩٥ وصولاً إلى اتفاق المشاركة حيث إستعرضت الدراسة أهم ماتوصلت إليه الدول والتى من أهمها تونس، اسرائيل، المغرب ، مصر، الأردن ،الجزائر ، لبنان، سوريا ،حيث تجمع تلك الدول فى اتفاقاتها على نقاط مهمه وهى :

- تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية والزراعية.
- إقامة منطقة تجارة حرة.
- تحسين فرص الدخول للمنتجات الزراعية.
- التعاون الإقتصادى والمالى والفنى.

القسم الثانى: استراتيجية مواجهة آثار المشاركة

ترى الورقة فى هذا القسم أنه إذا ماتبنت الدول العربية استراتيجية تستهدف الاستفاده من الفرص التى سوف تظهر فى الأسواق العالمية والإقليمية نتيجة للتغيرات الحادثة على الساحتين، فإن من شأن هذه الاستراتيجية تقليل الخسائر المحتملة الناشئة عن تآكل المعاملة التفضيلية، وتشير الورقة إلى أن هذه الاستراتيجية تقوم على تنويع الصادرات فى إطار المنظور الأشمل للتحرير التجارى متعدد الأطراف،مع تسويق المنتجات ذات النوعية الأفضل وذات القدرة العالية على المنافسة فى

الأسواق العالمية والإقليمية .

وأشارت الورقة إلى السياسات العربية الواجب اتباعها للاستفاده من اتفاقية المشاركة الأوروبية المتوسطية وتعظيم المنافع الصافية للتعاون الإقليمى ومن أهمها :-

- الاستمرار فى تنفيذ برامج وسياسات المراحل التالية من الإصلاح الاقتصادى وإزالة ماتبقى من قيود تعوق الانطلاق الانتاجى.

- تعظيم الاستفاده من تحرير التجارة الخارجية بإجراء اصلاحات تسويقية وقانونية فى هذا المجال وذلك بإعادة النظر فى قواعد الاستثمار والمنافسة ومنع الاحتكار ونظم تأسيس الشركات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية واسواق المال والبورصات .... الخ.

- تخفيف الأعباء عن المنتجين المحليين وتخفيف الرسوم التى لامقابل لها فى تكاليف الانتاج وتشمل الضرائب والرسوم الجمركية التى فرضتها مرحلة الإصلاح النقدى.

- التزام الدول العربية التى تواجه قيوداً شديدة فى مجال الموارد الطبيعية والبيئية بسياسات إقتصادية تقوم على تشجيع الاستخدام الأكفأ للموارد وذلك من خلال تركيز الأنشطة الزراعية فى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية - حيث ان اتفاقيات الجات والمشاركة ستوفران مجالاً واسعاً لتطوير هذه المنتجات نتيجة لتخفيض الحواجز التجارية التى تعوق الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى واسواق الدول المتقدمة.

- وضع قوانين مكافحة الاغراق وقوانين التدابير التعويضية فضلاً عن اجراءات التقييم الجمركى وإجراءات الوقاية بما يتفق وقواعد الجات ،بالإضافة إلى تطوير القدرة الادارية لتطبيق هذه القوانين من خلال آلية التعويضات التجارية.

القسم الثالث: أهمية التطوير التكنولوجى للاقتصادات العربية فى إطار اتفاق المشاركة

ترى الورقة من خلال هذا القسم أن استفادة الاقتصادات العربية من المشاركة الأوروبية تتوقف على فاعلية هذه الأتفاقية فى احداث التطوير التكنولوجى لأجهزتها الإنتاجية أكثر مما تتوقف على المشاركة التجارية حيث تستطيع اوروبا مساعدة تلك الاقتصادات على الانطلاق التكنولوجى من خلال قنوات متعددة أهمها الاستثمار المباشر، ونقل التكنولوجيا غير المرتبطة بالاستثمار المباشر، فمثلاً الأستثمار المباشر لاسيما فى مجال التكنولوجيا المتقدمة يعزز من قدرة مصر على التصدير

لأوروبا سواء من خلال المشروعات الأوروبية فى مصر أو من خلال الآثار الانتشارية للتكنولوجيا الأوروبية .

كما اشارت الورقة إلى أن التبادل الصناعى الذى يتم فى إطار الاتفاقية يعتمد على الشروط الأوروبية الموحدة الأمر الذى يؤثر على احتمالات التوسع التصديرى الصناعى للاتحاد الأوروبى حيث تزداد أهمية هذا الموضوع فيما يتعلق بالمواصفات الخاصة بالصحة وتلوث البيئة والتى تعوق دخول المنتجات الأجنبية لأسواق أوروبا - الأمر الذى يتطلب بعض الوقت والجهد من قبل اقتصادات المنطقة لإعادة تنظيم العمليات الإنتاجية بالداخل لتغيير الفن الإنتاجى المستخدم .

القسم الرابع : مبررات وممكنات قيام تكتل اقتصادى إقليمى

انتقلت الورقة فى هذا القسم لتشير إلى أن النظام العالمى الجديد ينطوى على إعادة تنظيم العالم على اساس مستويين :-

الأول :المستوى القاعدى حيث يقوم على الجماعات الإقليمية.

الثانى : ويتمثل فى الاتحادات العالمية والمنظمات الدولية .

ومن ثم فإن الاتجاه نحو إقامة تنظيم اقتصادى إقليمى على الصعيد العربى أمر مهم جدا وله مبرراته والتى تتمثل فى:-

- الحاجة إلى قدر هائل من الاستثمارات اللازمة لأعمال البحث والتطوير لتدعيم الميزة التنافسية فى إطار الاقتصادات المفتوحة.

- صاحب الاتجاه إلى التكامل العالمى، التوسع بقوة فى كل من التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر بالإضافة إلى التخصص الإنتاجى والأنشطة التسويقية.

- مع اشتداد المنافسة العالمية برزت قدرة التقنيه المتطورة على تحسين التنافسية واصبحت مجالاً يوفر حوافز للمنشآت لصياغة استراتيجيات مشتركة والبحث عن اقتصاديات الحجم فى الإنتاج والتسويق، وزيادة إمكانية جذب التدفقات الاستثمارية العالمية.

- يتطلب السوق بصورة مستمرة ضخ منتجات جديدة تجذب المستهلكين .

- تتجه التقنيات الحديثة فى التسويق إلى التركيز على استغلال القرب الجغرافى باعتباره

يعطى افضلية نسبيه مثلى.

وترى الورقة ان إمكانية إقامة تكتل إقليمى عربى اصبح امراً أيسر تحقيقاً وخاصة فى ظل اتفاقية الجات وفى ضوء المبادئ الموضحة التى وضعتها بشأن التجارة والتكتلات الإقليمية،وانه بدلاً من الاتجاه إلى إقامة عدد من التكتلات التجارية الإقليمية ، من الأفضل إقامة منطقة تكتل واسعة النطاق لإيجاد البنيه الديناميه الملاءمة لاستقطاب الاستثمارات الكبيرة ذات الطبيعة التقنيه، وقيام شركات عربية كبرى قادرة على إحداث الانتقال السريع إلى عالم الصناعة على غرار مايجرى فى منطقة شرق آسيا ، واستناداً إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فإن الأولوية تتمثل فى تطوير مشاركة اقتصادية على الصعيد العربى تتوافق مع المشاركة الأوروبية على الصعيد العربى المتوسطى مع تحسين شروط الأخيرة لضمان نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الاقتصادات العربية.